المقدمة

يُعتبر التّنوع العرقي الكبير من أكبر التحديات التي تواجه الدولة السودانية، وأن التنمية الشاملة هي التدبير الملائم لمواجهة هذا التحدي. لإرساء قواعد التنمية الشاملة يقترح الكتاب الأخذ بالدولة التَّوافقيّة التي تقوم على ثلاث ركائز أساسية:

1. الإنصهار كآلية لإدارة التّنوع
2. الفيدرالية كمعيار لتوزيع الثروة
3. الديمقراطية التَّوافقيّة كمعيار لتوزيع السلطة

قدم الكتاب إحصاءً دقيقاً يشمل (1) حجم الفجوة التنموية والخدمية بين أقاليم السودان المختلفة مستنداً إلى الإحصاء السكاني الخامس 2008 وهو آخر إحصاء سكاني (2) ميزان السلطة للفترة منذ الأستقلال في 1956 إلى اليوم (3) التّنوع العرقي في السودان مستنداً إلى الإحصاء السكاني الأوَّل. خلص الكتاب إلى إن غياب التنمية الشاملة حقيقةٌ ماثلةٌ وإن إفرازاتها السالبة تمثلت في تقسيم السودان إلى دولتين في يوليو 2011 واندلاع وإستمرار الحرب في سبع ولايات من بين 18 ولاية سودانية. الحرب افرزت آلاف الضحايا من المدنيين العزل وملايين النازحين وتمدد رقعة الفقر بالاضافة إلى الهجرة غير الشرعية إلى الخارج. إن غياب التنمية الشاملة يعزى لسياسة فرق تسد الإستعمارية والصفات الشخصية لأهل الهامش والضعف الفني والأخلاقي لنظم الحكم الوطني المتعاقبة الذي تمثل في ضعف إدراكها لمآلات غياب التنمية الشاملة وتبنيها سياسة التهميش والتمكين العرقي والعنصرية الخفية عوضاً عن بناء دولة المواطنة. من أجل التنمية الشاملة وإحلال السلام وبقاء وحدة السودان وتقدمه وتطوره ورضاء مجتمعه إقترح الكتاب الدولة التَّوافقيّة التي تقوم على الركائز الثلاث آنفة الذكر.

ضم الفصل الأوَّل موجزاً للسكان وتنوعهم وتوزيعهم بالأقاليم المختلفة والموارد الطبيعية (موارد مائية ونفطية وثروة حيوانية ومعدنية). وفق الإحصاء السكاني الخامس بلغ تعداد سكان السودان حوالي 30 مليوناً بمعدل نمو 2.8%. يتوزع السكان على الخرطوم (23.9%) والوسط (21.7%) والشمال (6.1%) والشرق (13.7%) والغرب (34.7%). نسبة سكان الحضر حوالي 49%. ترتيب السودان من حيث عدد السكان 35 عالمياً، 3 عربياً، 9 أفريقياً. فيما يلي التّنوع الديني فإن غالبية سكان السودان مسلمون سنة وأن اللغة العربية هي اللغة الرئيسة حيث إنها لغة معتقد غالبيتهم. فيما يلي التّنوع العرقي وفق الإحصاء السكاني الأوَّل فإن السودان كان يتكون من نحو 597 قبيلة من خلفيات مختلفة تشمل العرب (39%) والجنوبيون (28%) والغربيون لايشملون عرب الغرب (13%) والنوبة (6%) والبجا (6%) والنوبيون (3%) والفونج (2%) والأجانب والمختلطة (3%). بعد انفصال الجنوب بحوالي 28% من السكان وباعتبار أن معدل النمو السكاني متساوٍ بجميع الأعراق فإن إسقاط نتيجة الإحصاء السكاني الأوَّل على اليوم تكون نسب المجموعات العرقية على النحو التالي: العرب (54%) والغربيون[3] (18%) والنوبة (8%) والبجا (8%) والنوبيون (4%) الفونج (3%) والأجانب والمختلطة (4%). عدد القبائل اليوم حوالي 412 تتوزع على النحو التالي: العرب (183) والبجا (90) والنوبة (71) والغربيون (50) والنوبيون (12) والفونج (6).

فيما يلي الموارد الطبيعية فإن السوداني غني بالموارد المائية حيث تجري تحته انهار

[3] الغربيون أو الغرابة اسم اطلقه الإستعمار والقصد منه الحط من قدر القبائل غير العربية في إطار سياسة فرق تسد وخلق روح الإستعلاء العرقي

ووديان عدة (النيل الأزرق والنيل الأبيض والنيل وعطبرة والرهد والدندر وبحر العرب، القاش وبركة وأبو حبل وأزوم، ...الخ) والبحر الأحمر كما أن جميع أقاليم السودان تقع ضمن حوض النيل. يمتلك السودان حوالي 105 مليون رأس من الثروة الحيوانية (الإبل والبقر والضأن والماعز)[4] ويعتبر سلة غذاء العالم لما يتميز به من موارد مائية وثروة حيوانية وأرضي زراعية شاسعة وخصبة. كما أنه غنيٌ بموارد الطاقة التقليدية من نفط وغاز بالإضافة إلى الطاقة الشمسية. السودان غنيٌ بالمعادن مثل النحاس والذهب والحديد والكروم من بين معادن أخرى هذا بالإضافة للمعادن الصناعية مثل الأسمنت والجبص والرخام والملح. أيضاً هذه المعادن منتشرة في كافة أرجاء السودان .

تناول الفصل الثاني بعض المفاهيم العامة لإدارة التّنوع والفيدرالية والديمقراطية التَّوافقيّة. أقدم تجارب الإنسانية في إدارة التّنوع كانت في دولة الإسلام الأولى دستور المدينة أو صحيفة المدينة وأبرز الأمثلة الحديثة الولايات المتحدة الأمريكية. الولايات المتحدة الأمريكية كانت تعج بالتنوع اللغوي والعرقي، لكنّها أدارت التّنوع وفق بوتقة الإنصهار Metaphor or Melting Pot حيث تمَّ إنصهار المجموعات العرقية كثيرة العدد، ذات القواسم العرقية والثقافية والتاريخية المشتركة، في مجموعات كبيرة، حيث إنصهر الأوربيون من الخلفيات الأنجلو ساكسونية وغيرها في مجموعةٍ واحدةٍ تحت مسمى البيض Whites على الرغم من تنوع اللغة والثقافة. أمّا الأفارقة المنحدرون من دولٍ أفريقية عدة ذات خلفيات إثنيةٍ ولغويةٍ وثقافيةٍ ودينيةٍ متعددةٍ كوّنوا مجموعة African American أو السود (Black) وكذلك

[4] Rabah A., Nimer H. Doud K., Awad Q. (2016). Modeling of energy supply, transimision and demand. J. of Energy, 5(**2**):70-80

الاتينيون والآسيويون، بالإضافة إلى الهنود الحمر أو ما يعرف بالسكان الأصليين. تضم الولايات المتحدة الأمريكية ست مجموعات عرقية (بيض، سود، لاتينويون، آسيويون، الهنود الحمر، المختلطة). تعتبر الفيدرالية من الآليات الناجحة للتنمية الشاملة خاصة للدول المتنوعة دينياً وعرقياً ولغوياً وأيضاً للدول التي تتميز بالمساحات الشاسعة التي تصعب إدارتها مركزياً. هنالك أكثر من 20 دولة تحكم فيدرالياً من بينها نيجيريا وأثيوبيا والمانيا وأمريكا وكندا[5]. الديمقراطية التَّوافقيّة التي تقوم على مبدأ التمثيل النسبي للكيانات الإجتماعية، نشأت في البلدان الأوربية غير المتجانسة قومياً التي تتميز بالتنوع في اللغة والدين والعرق ... الخ مثل بلجيكيا وهولندا وسويسرا والنمسا وفي كندا ثم انتشرت إلى لبنان والارغوي وغيرهما. حسب آرنت ليبهارت[6] أهم ما يميز الديمقراطية التَّوافقيّة هو أربعة عناصر أساسية (1) حكومة أئتلاف أو تحالف واسعة (2) مبدأ التمثيل النسبي للكيانات الإجتماعية في توزيع السلطة (3) حق الفيتو المتبادل (للأكثريات والأقليات لمنع احتكار القرار) (4) الإدارة الذاتية للشؤن الخاصة لكل جماعة.

تناول الفصل الثالث غياب التنمية الشاملة في الدولة السودانية. قُدم إحصاءً دقيقاً لحجم الفجوة الخدمية والتنموية بين أقاليم السودان المختلفة. على سبيل المثال تتوزع

---

[5] حسن حامد مشيكة (2014). إدارة التنمية في الدول الفيدرالية النامية - نماذج مختارة (نيجريا- ماليزيا- البرازيل)

[6] آرنت ليبهارت (2006) الديمقراطية التَّوافقيّة في مجتمع متعدد. ترجمة حسن زينة. معهد الدراسات الإستراتيجية. الفرات للنشر والتوزيع - بيروت

الطرق المسفلتة البالغ طولها حوالي 10 ألف كيلومتر بين الخرطوم (25%) والشمال (25%) والوسط (16%) والشرق (20%) والغرب (15%). بالنسبة للصحة إن عدد الأسرّة (جمعُ سريرٍ) لكل مائة ألف من السكان في الخرطوم (104) والشمال (197) والوسط (75) والشرق (84) والغرب (87). بالنسبة للتعليم فإن الإستيعاب بمرحلة الأساس في الخرطوم (86%) والشمال (89%) والوسط (69%) والشرق (59%) والغرب (58%) . فيما يلي مياه الشرب في الخرطوم (79%) والشمال (77%) والوسط (61%) والشرق (36%) والغرب (45%). بالنسبة لمشاريع التنمية فإن مصانع الأسمنت تتركز في الشمال ومصانع السكر في الوسط والمحطات الكهربائية الحرارية في الخرطوم وتكاد تنعدم مشاريع التنمية في الشرق والغرب. إن مشاريع التنمية تصحبها كثيراً من الخدمات على سبيل المثال مشروع سد مروي صحبته مشاريع خدمية كبيرة من طرق ومطارات ومرافق صحية ومشاريع زراعية وهذا أمرٌ جيدٌ وفرصةٌ كبيرةٌ لتنمية جزءٍ عزيزٍ من الوطن. النظرية نفسها كانت في مشروع الجزيرة حيث كانت مشاريع التنمية مثل السدود والصناعات التحويلية غيرها . ولكن يجب أن يكون هذا هو الديدن في بقية أجزاء الوطن (كل اجزائه لنا وطن...!). ولكن على النقيض من حالة سد مروي ومشروع الجزيرة إن مشروع النفط في غرب السودان والذي ينتج حوالي 40 مليون برميل من النفط في العام، بقيمة 2 مليار دولار في العام والتي تعادل حوالي 20% من ميزانية السودان التي تبلغ في المتوسط 10 مليار دولار في العام، لم يصحبه أيّ مشروع خدمي أو تنموي مثل الطرق أو المرافق التعليمية أو الصحية أو محطات الكهرباء الحرارية أو الصناعات التحويلية بإستثناء مصفاة الأُبيض بولاية شمال كردفان . الأرقام أعلاه تبين أن الفجوة الخدمية والتنموية بين الأقاليم تتراوح ما بين 10% إلى 50% أي إنها مقدار رقمين (order of two digits) وهذا رقم كبير Significant وفق المعايير الإحصائية .

فيما يلي مؤشرات توزيع السلطة، لقد تم تصنيف متقلدي الوظائف الدستورية حسب الأصول الجهوية (أي ليس بمكان الميلاد أو الإقامة الحالية وإنما بالجذور التاريخية). كما أن المناصب الدستورية تم قصرها على الرؤساء ومجلس الوزراء ورؤساء المجالس التشريعية – لا تشمل وزراء الدولة والمستشارين. هنالك صعوبة في التمييز بين من ينتسب إلى الشمال وإلى الوسط وبالتالي تم النظر إلى نصيب الإقليمين بصورة جمعية. أبرز مؤشرات توزيع السلطة تتلخص في الآتي:

1. رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء 1956-2017: تعاقب على الحكم 15 رئيس جمهورية ورئيس وزراء جميعهم تعود جذورُهم إلى إقليم واحد.
2. مجلس الوزراء 1956-2011: منذ الإستقلال وحتى إنقسام السودان لدولتين في 9 يوليو 2011 كان متوسط المشاركة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء على النحو التالي: الشرق (2%) و الشمال (62%) والوسط (9%) والغرب (10%) والجنوب (17%) من جملة 656 منصباً دستورياً.
3. مجلس الوزراء 2011-2017: منذ إنقسام السودان لدولتين في 9 يوليو 2011 وحتى حكومة الوفاق الوطني في مايو 2017 كانت المشاركة في رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء على النحو التالي: الشرق (6%) و الشمال (42%) والوسط (22%) والغرب (30%) من جملة 93 منصباً دستورياً .
4. وكلاء الوزارات 2017: إن وكلاء الوزارات يتوزعون على الشرق (12%) والشمال (47%) والوسط (23%) الغرب (18%).

تناول الفصل الأخير نموذج الدولة التَّوافقيّة. خَلُصَ الكتابُ إلى أن الدولة السودانية تعج بالتنوع العرقي الكبير، وهو قَدَرُها وليس عيباً، حيث تعج كثيٌر من دول العالم المتقدم بذلك، ولكنها تفتقر إلى معيار لإدارة التّنوع. إن إدارة التّنوع تتطلب إبتداءً صهر القبائل ذات القواسم الثقافية والعرقية المشتركة في مجموعات كبيرة في

عملية أشبه ببوتقة الإنصهار الأمريكية. إن النموذج الأمريكي يؤام الحالة السودانية حيث يتوفر عنصر التشابه (Similarity). وفق بوتقة الإنصهار يمكن صهر العدد الكبير من القبائل في خمس مجموعات كبيرة هي النوبيون والبجا والعرب وغير العربية والمختلطة. إن إدارة خمس مجموعات عوضاً عن 412 قبيلة يضع حجر الأساس لعملية التنمية الشاملة للدولة السودانية. إن الفجوة التنموية والخدمية الكبيرة بين الأقاليم المختلفة تدعو للأخذ بالفيدرالية كتدبير ملائم لردم الفجوة خاصة وإنها ظلت في مقدمة مطالب أهل السودان منذ حقبة الإستعمار. كما الحال في قسمة الثروة فإن قسمة السلطة تعاني أيضاً من غياب المعايير وتعتبر الديمقراطية التَّوافقيّة التي تقوم على التمثيل النسبي للكيانات الإجتماعية في السلطة هى الوصفة الصحيحة لمعالجة إختلال قسمة السلطة بصورة مستدامة. الدولة التَّوافقيّة التي تقوم على الإنصهار والفيدرالية والديمقراطية التَّوافقيّة نموذج واقعي وجريء لبناء دولة سودانية تسودها التنمية الشاملة وتعلو فيها قيمُ العدل وتتحقق فيها المساواةُ في الحقوق والواجبات والظروف المعيشية لجميع السكان بلا إستثناء.

ختاماً إن هذا الكتاب يرمي إلى رفع وعى الشعب السوداني بإن هنالك كثيرٌ من دول العالم تعج بالتنوع العرقي وهو قدرها، وكانت في حالة اشبه بالتي نحن فيها الآن ولكنها استطاعت أن تنهض وتبني دولاً متطورة يسودها العدل دون ما اللجؤ إلى الحرب أو التقسيم، فقط بتبنيها ما توصلت إليه الإنسانية من حلول خلاقة في إدارة التنوع والتنمية الشاملة... وبالتالي هذا الكتاب يحرض على المطالبة بقوة بتبني الفيدرالية والديمقراطية التَّوافقيّة ... الدولة التَّوافقيّة هي الحل! .